



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: جدلية العلاقات المدنية العسكرية جنوب افريقيا انماذجاً

اسم الكاتب: م.د. حسين علي مكطوف، م.د. نيران عدنان كاظم

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2531>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 11:17 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المنشورة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجالات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.





جدلية العلاقات المدنية العسكرية جنوب افريقيا انموذجاً

م.د. نيران عدنان كاظم م.د. حسين علي مكطوف
كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

المؤلف:

تتضخ طبيعة العلاقات المدنية العسكرية عبر عدة محددات سياسية، واجتماعية، وثقافية، ويعود سبب ذلك إلى أن طبيعة عمل المؤسسة العسكرية يخضع لمبدأ الأوامر والتنفيذ دون وجود مساحة للنقاش وتنافي تلك القاعدة مع أسس المبدأ الديمقراطي، وتميز اغلب الانظمة السياسية في قارة افريقيا بظاهرة الانقلابات العسكرية وسيطرة العسكر على مقاليد الحكم والسلطة، وقد عكس ذلك ضعف النخب المدنية وتراجع النضج الثقافي لدى المجتمعات، فضلاً عن غياب المؤسساتية، واستطاعت دولة جنوب افريقيا أن تحقق قدرًا من التحول الديمقراطي عبر تعزيز دور المؤسسات والسيطرة على المؤسسة العسكرية ورفع مستوى الثقافة السياسية لدى المجتمع مما افرز خضوع جميع مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسة العسكرية .

الكلمات المفتاحية: العلاقات المدنية العسكرية، الديمقراطية، الدولة، جمهورية جنوب افريقيا.

Abstract:

The nature of civil-military relations is clarified through several political, social and cultural determinants. The civil and military authority don't meet because of the nature of the work of the military institution which is subject to the principle of orders and implementation without a space for discussion. This rule is incompatible with the foundations of the democratic principle. Most political systems in the African continent are distinguished by the phenomenon of military coups and the military control of the reins of government and power. This phenomenon reflects the weakness of the civilian elites and the decline in the cultural maturity of these societies as well as the absence of institutionalization. However, South Africa was able to achieve a degree of democratic transformation by activating the role of institutions, controlling the military institution, and raising the level of political culture in society which resulted in the subordination of all state institutions including the military one.

المقدمة

تختلف العلاقات المدنية العسكرية باختلاف نموذج الدولة، كما أن دراسة تلك العلاقة موضوع سياسي يشبه في طبيعة الحال مواضيع العلوم السياسية الأخرى، كما أن العلاقة المدنية العسكرية تستأثر باهتمام الرأي العام وتنعكس على تحديد مصير المجتمعات، ولم تحافظ المؤسسات العسكرية بعلاقات مدنية ثابتة بل نهضت بمراحل متعددة فكانت منها تخرج النخب السياسية والاحزاب وفي بعض الاوقات تكون مصنعاً لقرار السياسي خاصه في دول القارة الافريقية، وكانت الفترة ما بين العام ١٩٤٥ والعام ١٩٧٠ هي مرحلة الانقلابات وسيطرة العسكر على المدنيين اما خلال الاعوام ١٩٧٠ و ٢٠٠٢، كانت الانقلابات محدودة الا انها تتميز ببروز الطابع المدني، وكان ذلك مؤشراً بارزاً على تحول العلاقات المدنية العسكرية وبعد ما كان العسكر هو المهيمن على السياسة، واجهزه الحكم صار يتقاسم مع النخب تلك السيطرة ثم وصلت تلك العلاقة إلى ذروتها



عبر تحديد الا دور ورسمها بشكل يتناسب مع شكل الدولة الديمقراطية الحديثة، ففي دولة جنوب افريقيا محل دراستنا مرت العلاقة المدنية العسكرية بمراحل عديدة حتى وصلت إلى مرحلة التحول الديمقراطي ومن ابرز تلك المراحل هي دخول نظريات التحول الديمقراطي والحد من نفوذ العسكر وتحديد الصالحيات وكذلك نضوج المجتمعات في الدول النامية لا سيما دولة جنوب افريقيا إذ اصبح هنالك توازن مجتمعي بين السود والبيض وادى ذلك التوازن إلى حالة من الاستقرار السياسي والاتجاه نحو النمط الديمقراطي فضلاً عن تصاعد سيطرة النخب السياسية والتعديلات الدستورية وتفعيل عمل المؤسسات السياسية وكذلك منظمات المجتمع المدني مما انعكس على العلاقة المدنية العسكرية خاصة في جنوب افريقيا الى مرت بمراحل متعددة لتلك العلاقة.

أهمية البحث

تبغ أهمية البحث من عدة جوانب اهمها :

- ١- أن العلاقات المدنية العسكرية تُعد أحد اهم المعوقات التي تواجه الانظمة السياسية لا سيما الانظمة التي لا تزال في مرحلة الانتقال الديمقراطي .
- ٢- أصبحت جدلية العلاقات المدنية العسكرية محط انتظار مفكري علم السياسة عبر تنظيم تلك العلاقة يتم تحديد شكل النظام السياسي .
- ٣- لم تقتصر العلاقات المدنية العسكرية على المؤسسة العسكرية ونظام الحكم وإنما امتدت لتتشكل أحد اهم الركائز الاجتماعية والمؤسسات السياسية والقوانين لذلك لابد من ابراز طبيعة العلاقة بين العسكر والاطراف الأخرى .

٤- يشكل نموذج دولة جنوب افريقيا مثلاً وافياً لتوضيح جدلية العلاقات المدنية العسكرية إذ مرت تلك الدولة بمراحل تمثل سيطرة العسكر على السلطة وللمدنيين في ظل الانتقال الديمقراطي .

اشكالية البحث

تطلق اشكالية البحث من عدة تساؤلات ابرزها: هل تمثل العلاقات المدنية العسكرية جدلاً يسمح بأن يكون محل للدراسة والبحث؟ وما هي الثوابت والمتغيرات في استمرار وديمومة تلك العلاقات؟ وهل هناك نظريات واضحة تحدد مسار تنظيم العلاقات المدنية العسكرية؟ وما مدى تأثير المجتمع والمؤسسات في تنظيم تلك العلاقات؟ وهل تمكن المجتمع والنخب السياسية في دولة جنوب افريقيا من وضع حد لسيطرة العسكر على السلطة السياسية والعلاقات المدنية؟ نقصد هنا

بالدراسة جمهورية جنوب افريقيا

فرضية البحث

يتركز البحث على فرضية مفادها: أن العلاقات المدنية العسكرية متربطة ومتتشابكة واحياناً تكون ثابتة من جهة، ومتغيرة من جهة ثانية ومتدخلة في بعض الاوقات، كون النخب المدنية والعسكر هم من بيئه اجتماعية واحدة وكلما كان المجتمع يتمتع بنضجاً سياسياً كل ما كانت تلك العلاقات مستقرة وبالعكس، وقد مرّة دولة جنوب افريقيا بمراحل تمثلت بسيطرة العسكر ثم اللجوء إلى التحول الديمقراطي الذي كان عاملاً مهماً في فض التشابك بين العلاقات المدنية العسكرية في تلك الدولة .

منهجية البحث

يصعب في الكثير من الاحيان اتباع منهج واحد للأحاطة بموضوع ما، خاصة إذ ما كان منها في مجالات البحوث الانسانية. لذا تم استخدام مجموعة من مناهج



البحث العلمي إذ تم توظيف المنهج التاريخي لاستدلال على الموروث التاريخي للواقع المتعلقة بموضوع البحث، وكذلك المنهج الوصفي لدراسة العلاقات المدنية العسكرية ووصفها بطريقة علمية للوصول إلى نتائج وواقع منطقية، كما تم استخدام منهج التحليل النظمي للتعرف على طبيعة النظام السياسي وتطور العلاقات المدنية العسكرية في دولة جنوب إفريقيا.

المبحث الأول: الثابت والمتحير في العلاقات المدنية العسكرية

تحتل العلاقات المدنية العسكرية مكانة متقدمة لدى المختصين في العالم الحديث، نظراً لما يتخال تلك العلاقات من تفاعلات ذات ابعاد متعددة خاصة في الأنظمة السياسية حديثة العهد بالديمقراطية، فالانتقال الديمقراطي لا يتحدد بممارسة السلطة وتدالوها وإنما يتفاعل مع أجزاء النظام السياسي والدولة من جهة، وكذلك يتميز عن طبيعة الأنظمة السياسية ذات نمط شمولي، وملكي، والعسكري من جهة ثانية. واخذت العلاقات المدنية العسكرية جانب مهم كنظرية حديثة باعتبارها سلاح ذو حدين إذ نرى أن تلك العلاقة تعكس على استقرار النظام السياسي والاجتماعي كلما كانت خاضعة لتراتيبات قانونية ودستورية وإجراءات عملية، ومهدد للنظام نتيجة الفكك السياسي والاجتماعي، وهناك العديد من النماذج التي توضح جدلية تلك العلاقة فإن الدول ذات الأنظمة الديمقراطية القديمة تتمتع بعلاقات مدنية عسكرية مستقرة.

و عبر هذا المبحث سوف يتم التعرف على ابرز النظريات والمحددات التي تؤثر و تتأثر في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية .

المطلب الأول: نظريات التحول المدني - العسكري

منذ عام ١٩٧٤ ، وهو عام ثورة القرنفل باعتباره بداية الموجة الثالثة للتحول في العلاقات المدنية العسكرية وجدنا أن (٣٩) دولة فقط من أصل (١٤٥)

كانت تتمتع بأنظمة سياسية مدنية (ديمقراطية) آنذاك، أي ٩٪٦٦، مقابل وضع أختلف اختلافاً واضحاً في عام ١٩٩٧ إذ كانت هناك (١٩١) دولة حول العالم، من ضمنها (١١٧) كانت تتمتع بالديمقراطية، أي بنسبة ٣٪٦١، وفي الواقع بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٩٩، سقط (٨٥) نظاماً بين عسكري واستبدادي، تحول (٣٠) نظاماً منها إلى ديمocrاتيات مستقرة، وبرز (٣٤) نظاماً استبدادياً جديداً حل محل الأنظمة العسكرية والاستبدادية السابقة، وتحولت الأنظمة المتبقية البالغ عددها (٢١) نظاماً إلى شبه ديمocrاتيات، أو أنظمة سياسية يقودها قادة عسكريون^(١).

ويُعد صامويل هانتجتون وموريس جانوبتز من ابرز المنظرين مجال العلاقات المدنية-العسكرية في الدراسات الإستراتيجية إذ ركزوا على تطور الظاهرة عبر الفترات التاريخية التي مررت بها الديمقراطيات الجديدة منذ الثورة البرتغالية في عام ١٩٧٥ حتى تسعينيات القرن العشرين، وكانت الديمقراطيات المستقرة سياسياً وأمنياً هي المرجع والمقياس المعياري الذي ركز عليه المفكرين لمقارنة تلك الديمقراطيات مع التجارب الديمقراطية الحديثة على افتراض أن المفاهيم والعناصر النظرية مشتقة من تجربة الديمقراطيات العريقة في التعامل مع المؤسسات العسكرية والأمنية، بطريقة يستطيع فيها القادة المدنيون كسب قادة الجيش والأمن من أجل القيام بالمهام وتنفيذ السياسات التي يرسمونها^(٢).

^(١) نارسيس سيرا، الانتقال العسكري تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، ترجمة: وفيقة مهدي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٦.

^(٢) شكري محمد، منظور العلاقات المدنية العسكرية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، بحث نشر على الانترنت بتاريخ ٤/٨/٢٠٢٠، تاريخ زيارة الموقع ٢٠/٣/٢٠٢٢، للمزيد ينظر الموقع <https://www.politics-dz.com>



ففي أفريقيا بقيت سلطة الحكومة الفردية والاحتكارية حقائق مزمنة إذ ترفض غالبية المجتمعات الأفريقية خيار الحكم العسكري بنسبة بلغت %٨٠، وكذلك بنسبة %٧١ رفض سيادة الحزب الواحد، و%٧٨ رفض حكم الفرد الواحد، وتسعى تلك المجتمعات إلى التحول نحو الحكومات الديمقراطية بحثاً عن الحريات المدنية والمشاركة في صناعة القرار ، والتصويت في الانتخابات واصلاح العملية السياسية^(٣) .

وبعدما استطاعت اغلب الدول الأفريقية تحقيق التحول الديمقراطي نشأت مشكلات مختلفة وأشد خطورة من المؤسسات العسكرية التي تم احلالها بنظم بديلة في عملية التحول أو زاد اندماجها في عالم السياسة في الدكتاتوريات الفردية، فعبر الضابط عن سخطهم للخروج من السلطة وشاركوا في انشطة سياسية متعددة تهدف إلى الإطاحة بالنظام الديمقراطي الجديد أو فرض التغيير في قياداته أو سياسته^(٤)، وقد اتخذت مشكلة العلاقة بين ما هو مدني وما هو عسكري ثلاث أشكال مما يتوقف على نوعية النظام الشمولي وقوة المؤسسة العسكرية وطبيعة العملية الانتقالية^(٥) .

إذ سعت الحكومات المدنية إلى تحديد مهام العسكريين وأبعادهم عن السياسة، بعد ما كانت صلاحيات العسكريين عديدة ومتعددة ولا تتصل بالأمن العسكري، وبذلك كان إبرز اهداف الحكومات الديمقراطية الجديدة دون استثناء هو تجرد العسكريين من المهام غير العسكرية والمتصلة بالأمن الداخلي، وتوجيهه

^(٣) نقاً عن: لاري دايموند، روح الديمقراطية "الكافح من أجل بناء مجتمعات حرة"، ترجمة: عبد النور الخراقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤ ، ص ٣٩٠ .

^(٤) صامويل هانتنجون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبدالوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣ ، ص ٣١٩ .

^(٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٢ .

انتباهم إلى مهمة الدفاع عن الأمن الخارجي للدولة^(١)، وأدركت النخب المدنية ضرورة إعادة رسم العلاقة مع العسكريين وبناء الثقة لحفظ على النظام السياسي، فلجأت تلك النخب إلى عزل القادة العسكريين واستبدالهم بقاده يمكنهم الوثوق بهم وقد حدث ذلك في كل من اليونان وإسبانيا والبرتغال والأرجنتين والفلبين وباكستان وتركيا وبولندا^(٢).

وقد أنسق الإسهام الفكري في وضع نظريات العلاقات المدنية العسكرية بين ثلاث نظريات يفصلها ثلات اختلافات رئيسية: الاختلاف الأول يتعلق بطريقة تحليل كل منها للتدخلات العسكرية الداخلية، والثاني يتعلق بما أوصى به مؤيدة كلا النظريتين كرادع لتلك التدخلات، وأخيراً القيود الأيديولوجية.

أولاً: نظرية الانفصال (separation Theory)

تقوم هذه النظرية على فرضية مفادها أن المؤسسة العسكرية يجب أن تبقى منفصلة مادياً وأيديولوجياً عن المؤسسات السياسية بالدولة^(٣)، إذ ورثت المؤسسة العسكرية عن الأنظمة السياسية المتسلطة براعه خاصة في البقاء وإعادة التكيف وبخاصة في الأنظمة الديمقراطية الحديثة مما يؤدي ذلك إلى سهولة احتراق النظام السياسي (المدني) من قبل العسكريين وهذا يتطلب قيادة في إعادة رسم مهام المؤسسة العسكرية لتكون تلك المهام منفصلة ومحددة ومنسقة لتحقيق

^(١) صامويل هانتنجون، المصدر السابق، ص ٣٤٣ .

^(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٧ .

^(٣) احمد عبد ربه، العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة، من كتاب (الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا)، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، ٢٠١٥، ص ٣١ .



الهدف الذي ترسمه النخب السياسية (المدنية)^(٩)، ويرى (رالف م. غولدمان) أن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الأكثر احترافاً وتنظيمًا ذات وظيفة نوعية من بين المؤسسات الأخرى لدى الشعوب، وتتميز بأنها مدمرة وذات طبيعة استبدادية، ورغم هذا الأمر صحيح من الناحية الوظيفية، إلا أنه لم تنشأ حتى الآن أية مؤسسة يمكنها القيام بالدور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية في المجتمع، وبذلك يحدد رالف وظائف تلك المؤسسة وحدودها بالدافع عن الدولة من العداون الخارجي، وتوفير الأمن الداخلي، وبذلك سوف يصل النظام السياسي المدني إلى تحقيق سياسة داخلية غير عنيفة من جهة والحفاظ على الحريات في النظام الديمقراطي من جهة ثانية^(١٠)، وتعود فكرة احترافية المؤسسة العسكرية حجر الأساس في نظرية الانفصال، والتي ترى أن الجيش المحترف يجب أن يكون قادراً على تقديم النصح والمشورة لقيادة المدينة وكذلك لديه الجاهزية للدفاع عن الدولة ضد الأخطار الخارجية ولكن ينبغي ألا ينخرط في عملية صنع القرار السياسي^(١١).

ثانياً: نظرية التوافق (Concordance Theory)

تفترض هذه النظرية وجود ثلاثة شركاء هم: المؤسسة العسكرية، والنخب السياسية، والمواطنون (المجتمع)، ينبغي أن يهدوا إلى علاقة تعاونية، قد تتضمن انفصalam بين المجالين المدني والعسكري بالمعنى السابق بيانه، وقد لا تتضمن مثل هذا الانفصال، وفقاً لريبيكيا شيف، صاحب نظرية التوافق، فإن المستوى العالمي

^(٩) فيليب أغويرو، التحدi المزدوج الجديد السيطرة الديمقراطية وكفاءة الجيش، الشرطة، الاستخبارات، من كتاب (ديمقراطيات في خطر)، ترجمة: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص ٩٦ .

^(١٠) رالف م. غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب التحول الحرج إلى السيطرة المدنية، ترجمة: فخرى صالح، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦ ، ص ٣٦ .

^(١١) احمد عبد ربه، المصدر السابق، ص ٣٢ .

للتكميل بين المؤسسة العسكرية وبقى أجزاء المجتمع يمثل أحد النماذج المقبولة للعلاقات المدنية العسكرية، أخذ في الاعتبار أن كل نموذج من نماذج العلاقات المدنية العسكرية يعكس الظروف المؤسسية والثقافية المشتركة بين الشركاء الثلاثة، وبذلك لا يمكن أن ينسب التدخل العسكري في السياسة لأحد تلك النماذج بعينه كما تقول نظرية الانفصال^(١٢).

ووفقاً لنظرية التوافق فإن ما يعنيها في التحليل لا يتعلق بالنموذج المطبق للعلاقات المدنية العسكرية في الدولة وإنما يمكن في قدرة الشركاء الثلاثة على التوافق حول أربعة مؤشرات رئيسية فيما بينهم: (١) التركيبة الاجتماعية لجموع ضباط الجيش، (٢) عملية صنع القرار السياسي، (٣) آلية تعيين و اختيار جنود وضباط الجيش، (٤) النمط العسكري، فإذا حدث توافق بين الشركاء الثلاثة على تلك المؤشرات قلت احتمالية حدوث تدخل عسكري من جهة، واستقرار سياسي من جهة ثانية، بينما إذا حدث شقاق بينهم حول المؤشرات السابقة ازدادت احتمالية مثل هذا التدخل^(١٣).

ثالثاً: نظرية التنافس المدني العسكري

تبثورت هذه النظرية على يد كل من (أريل كرواسون وديفيد كوهين) في عام ٢٠١٠، لتحليل العلاقات المدنية العسكرية في الدول حديثة العهد بالديمقراطية أو تلك التي لا تزال في مراحل التحول الديمقراطي، ويقدم الإطار التحليلي الذي طرحاه في الدول الأقل ديمقراطية باعتبارها تنافساً بين العسكريين والمدنيين للسيطرة على خمس مناطق رئيسية في عملية صنع القرار هي: (تجنيد النخبة،

^(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٥ .

^(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٨ .



صنع السياسة العامة، الأمن الداخلي، الدفاع الوطني، التنظيم العسكري)، إذ يرى (كرواسون وكوهين)، أن مكونات السيطرة المدنية في الدولة تتنظم في المجالات الخمسة لصنع القرار، وبناءً عليه فإن مقدار السيطرة المدنية يتوقف على نتيجة التناقض بين المدنيين والعسكريين على تلك المجالات لصنع القرار .

ولسيطرة النخب المدنية على المؤسسة العسكرية يجب ان تعتمد تلك النخب على تطوير استراتيجيات قصيرة ومتوسطة المدى لإنشاء المؤسسات الالزمه للحد من النشاطات السياسية للمؤسسة العسكرية، فضلاً عن قدرة ورغبة النخب المدنية في تحقيق تلك السيطرة^(١٤)، إذ تختلف الأنظمة السياسية وفق مقدار النفوذ وتوزيعه والسيطرة على المؤسسات، وعلى نحو أكثر دلالة تختلف الأنظمة السياسية بالنسبة لتجديد السياسة واستيعاب الجماعات في قدرتها تكثيف النفوذ وتوسيعه للسيطرة على العسكريين^(١٥)، ويعتمد ذلك على عدة امور منها: (الاسترضاء، والرصد والمتابعة، واختيار أفراد القوات المسلحة بناءً على الانتفاء أو الولاء، والتنمية السياسية للجيش، ومكافأة الامتثال ومعاقبة المقص) ^(١٦).

المطلب الثاني: الثقافة السياسية والتركيبة الاجتماعية في العلاقات المدنية – العسكرية

^(١٤) احمد عبد ربه، المصدر السابق، ٤٧ .

^(١٥) صامويل هانتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سميه فلوعبود، ط٢، دار السaqi، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٢٨ .

^(١٦) احمد عبد ربه، المصدر السابق نفسه .

أن الثقافة السياسية تُعد جزءاً من الثقافة العامة، وهذا ما يجعل كلاً من المفهومين متداخلين إلى حد كبير، كما أن التراث العلمي يعكس الكثير من التعريفات التي ارتبطت بالثقافة كل^(١٧)، وعرفت تعريفات متعددة فعرفها لوسيان باي، بأنها: (مجموعة من القيم والمعتقدات السياسية والأسس السائدة في أي مجتمع من المجتمعات والتي تميزه عن غيره من المجتمعات وتخلق نوعاً من المواجهة الاجتماعية لسلوك الأفراد، وتعطي للعملية السياسية شكلاً ومضموناً بالطريقة نفسها التي تعطي بها الثقافة بوجه عام ملائمة للحياة الاجتماعية)^(١٨).

ويرى كل من (برووم، وسيلزيون)، بأن الثقافة لا يمكن اقتصارها على جوانب معينة من المعرفة ولكنها تشمل جميع انماط السلوك والنشاط البشري، وتكتسب تلك الثقافة بواسطة العلم والمشاركة من جانب مجموعة من الأفراد، وذلك من أجل وحدة هذه الجماعة وارتباطها بصورة جماعية مميزة^(١٩)، وقد سعى جبر يال الموند وفيريا، لتحديد نمط الثقافة السياسية وجعلها على أنها نوع من السلوك الذي يرتبط بالنظم السياسية الديمقراطية، والتي تسعى لخلق نوع من الشعور الإيجابي لدى المواطن، وكذلك تسهم الثقافة السياسية في التعرف على طبيعة البناءات والنظم السياسية وفهم مكونات وعناصر البناء السياسي لتلك الأنظمة^(٢٠).

^(١٧) عبدالله محمد عبدالرحمن، علم الاجتماع السياسي النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٤٣٤ .

^(١٨) نقلأً عن: محمد عدنان محمود، الثقافة السياسية العربية سؤال الوطن ومعضلة العولمة، دار قناديل للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢١ ، ص ٦٩ .

^(١٩) عبدالله محمد عبدالرحمن، المصدر السابق، ص ٤٣٥ .

^(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٤٠ .



وتؤثر الثقافة السياسية على طبيعة العلاقة المدنية العسكرية، إذ تأخذ القيم والأيديولوجيا دوراً أساسياً في تحديد تلك العلاقة وبحسب رأي سدني فوريا، أن ما يسود في المجتمع من قيم ومعتقدات يؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاماً ومحكومين، وترتبط القيم ارتباطاً وثيقاً بالمعتقدات حيال ما هو كائن في العالم السياسي وتعمل العواطف في اتجاه تعزيز تلك القيم والمعتقدات، فالأنظمة التسلطية والعسكرية تتسم بتركيز عملية اتخاذ القرار عند قمة الهرم السياسي، وبختفي فيه مناخ الحرية السياسية وهذا السلوك يفرز ثقافة سياسية معينة تدور عناصرها حول استخدام القوة والإكراه وغياب روح المبادرة.

وعلى العكس تساعد الممارسة المدنية الديمقراطية بما تفرضه من مناخ الحرية السياسية وتعدد الآراء والاتجاهات ووجود معارضة على كافة المستويات على ارساء ثقافة سياسية ديمقراطية تتضمن الإحساس بالقدرة على نقد أي قائد أو مسؤول دون خوف، وأن تغيير نظام الحكم كان ينقل المجتمع من نظام عسكري سلطي إلى نظام مدني ديمقراطي يفضي بمرور الوقت إلى بعض التحول في مكونات الثقافة السياسية^(٢١).

وتنتقل الحكومة الديمقراطية إلى مرحلة تهيئة السياسات العسكرية التي تساهم بتقبل العسكريين تدريجياً للديمقراطية كنظام مقبول دولياً ولكون التدخل في السياسة مданاً. وبذلك يتحقق التقدم الذي من شأنه أن يقلل من الطابع المؤسساتي للعسكريين وأن يعدل من القيم والمبادئ المغروسة في المهنة العسكرية، وهكذا يتم تحديد السياسة العسكرية التي تُعبر عن مجموعة سياسات الحكومة التي تتناول

^(٢١) كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٥، ص - ص ١٦٠ -

العلاقات بين المدنيين والعسكر، بما معناه العلاقات بين القوات المسلحة، والدولة، وبأي المجتمع^(٢٢).

كذلك فإن التركيبة الاجتماعية تُعد من أهم العوامل التي تساعدنا على تكوين نظرة موضوعية لمعرفة العلاقات المدنية العسكرية، إذ تؤثر على ضعف وقوة النظام السياسي وعوامله الرئيسية والعناصر التي تتخذ القرارات فيه وتصنعه^(٢٣)، وكلما زاد تفاعل التركيبة الاجتماعية مع النظام السياسي كلما قل وتراجع دور العسكريين في النظام السياسي وقدرتهم على الانقلاب ضد النظام، إذ شهدت الدول النامية العديد من الانقلابات، إلا أن التطورات التي ذكرناها آنفاً والقيود التي فرضتها النخب السياسية أدت إلى ضبط العسكريين اتجاه المجتمعات والحكومات.

وكانت اغلب الانقلابات التي قام بها العسكريون في فترة ما بعد الاستقلال لا سيما الدول الأفريقية، هي من ضباط ينتمون إلى تيارات دينية وقومية وإقليمية، مارست النخب السياسية بحقها عمداً سياسة الحرمان، ومن هنا كانت الانقلابات هي انقلابات اجتماعية تتخذ الأداة العسكرية وسيلة لها. وبما أن هدف النخب المدنية هو البقاء في السلطة كانت اغلب الاستراتيجيات المتبعة من قبل تلك النخب تقوم على أساس التوازن الاجتماعي من جهة، وخضوع كبار القادة

^(٢٢) نارسيس سيرا، المصدر السابق، ص ١١٦ .

^(٢٣) علي رضا ازخدي، أضواء على علم السياسة في إيران، مجلة فصلية العرب وإيران، العدد الأول، صيف ٢٠٠٢، ص ٩٣ .



ال العسكريين خلال فترات خدمتهم إلى عملية نقل عدة كي لا تتوطد العلاقة بينهم وبين من هم أدنى منهم رتبة وتحول إلى ولاء مطلق من جهة ثانية^(٢٤).

ففي أفريقيا كانت التقاليد العشائرية تعيق بروز ونشوء الأنظمة الديمقراطية، لذلك استخدمت تلك التقاليد من قبل العسكريين لمناهضة قيام أنظمة ديمقراطية، ومن أبرز الخصائص الأخرى التي تلازم العسكريين في أفريقيا هي عدم تطابقها مع التركيبة الاجتماعية للسكان وأن عدم التطابق هذا هو نتيجة لسياسة القومية التي كانت قد طبقتها الأنظمة الاستعمارية في تلك القارة، وكانت سياسة الحكومات في اختيار العسكريين قائمة على أساس مناطقي إذ يقولان كل من كولمان وبراييس: (كانت هناك دوافع سياسية هامة لانتقاء العسكريين من الجماعات الأكثر هدوءاً في الناحية السياسية والأقل تحمساً من الناحية القومية)، فالخدمة العسكرية في أفريقيا تُعد من المناصب الجيدة لأنها توفر العيش والمنزلة الاجتماعية فضلاً عن الضمانات المستقبلية^(٢٥).

أن معضلة الأنظمة السياسية الأفريقية سابقاً هي خضوع الترقى في الرتب العسكرية والمناصب لمدى ولاء العسكريين للنخب المدنية لا إلى قدراتهم وخبراتهم، وهذا الأمر ينعكس سلباً على أداء الأفراد ومعنوياتهم، فأولئك الذين يكونون في تصرف النظام أكثر من غيرهم ينالون مميزات أكبر، وهذا ما ينعكس على فاعالية العسكريين وبعدهم عن النخب المدنية، وتستند تلك الفوارق إلى عوامل عدة أحدها صلة القرابة، وكذلك عامل المناطقية والعلاقات الاجتماعية^(٢٦)، وهذا

^(٢٤) باري روبين، العسكرية والسياسة في الشرق الأوسط، مجلة فصلية العرب وإيران، العدد الأول، صيف ٢٠٠٢، ص ١٨٢ .

^(٢٥) غيوري ميرسكي، الجيش والمجتمع والسياسة في الدول النامية، ترجمة: دار التقدم، دار التقدم للترجمة والنشر 'موسكو، ١٩٨٧، ص ٤ .

^(٢٦) باري روبين، المصدر السابق، ص ١٨٥ .

يؤدي إلى فقدان التوازن في التركيب الاجتماعي ونشوء اللامساواة فعندما تُكمل مؤسسة قوية كالجيش أو هيئة أو كنيسة، الناس ضمن مستويات متمايزة يفقد المجتمع الحدود الطبقية التي يحتاجها الناس لتنظيم حياتهم ويكتسب اللامساواة الطبقية التي تنظم الفوارق القائمة على أساس الجنس أو العرق أو القومية أو الأثنية أو الدين. فقد حدثت نزاعات في جنوب أفريقيا على خلفية أحد أخطر الصراعات السياسية القومية قبل الثورة في ثمانينيات القرن العشرين لم يكن لجنوب أفريقيا تجربة جادة مع الديمقراطية بل هيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة^(٢٧).

وهكذا فإن المؤسسة العسكرية يجب أن تضم في صفوفها أفراداً من مختلف الانتماءات، كما هو الحال في المؤسسة العسكرية التركية التي لم تميز بين المجتمع في تكوين الأفراد العسكريين، ورغم ذلك لا يزال العسكريين في مختلف دول أفريقيا وأسيا يتمتعون بدور رئيس في ضبط الأوضاع الداخلية واحتكار دور الأولوية في مشروع الموازنة لأنفسهم^(٢٨). وأن التركيبة الاجتماعية للمؤسسة العسكرية عاملًا مهمًا في تحجيم الدور السياسي وفاعليته.

المطلب الثالث: المؤسساتية ودورها في تعزيز العلاقات المدنية – العسكرية
 يقول (آدم بروزورסקי): (أن الإطار المؤسساتي لممارسة التحكم المدني بالقوات العسكرية يشكل العصب المحرك لتوطيد الديمقراطية)^(٢٩)، إذ تأخذ العلاقات المدنية العسكرية منحنين أحدهما يعرف بـ(التوطيد السلبي) يعني تحقيق

^(٢٧) تشارلز تيلي، الديمقراطية، ترجمة: محمد فاضل طباخ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٨٩.

^(٢٨) باري روبين، المصدر السابق، ص ١٨٥.

^(٢٩) نقلًا عن: نارسيس سيرا، المصدر السابق، ص ٤٦.



مطمح ومسعى النخب السياسية عبر خلق الظروف التي تحول دون وقوع التمرد العسكري، والآخر يسمى بـ(التوطيد الايجابي) ويتميز بالجهود الواعية التي تبذلها النخب السياسية وعلى المدى الطويل، بهدف تصميم سياسات واستراتيجيات ترمي إلى إشراك وخرط العسكريين في أهداف النظام السياسي ومؤسساته .

وتفرز عملية التوطيد الايجابي للعلاقات المدنية العسكرية تحكمًا سياسيًّا لمقدرات الدولة من جهة، وتضمن للعسكريين استقلالية كافية تمكّنهم من أنجاز مهمتهم من جهة ثانية، ولا شك أن الرعامة المدنية (السياسية) تساهم في تطوير هذه العملية الجديدة التي يشعر فيها العسكريون أن مصالحهم المؤسساتية مضمونة^(٣٠)، وهكذا فإن عملية توزيع الأدوار داخل المؤسسات إذ تضم كل مؤسسة عدداً من الأعضاء لكل منهم دور يؤديه هذه الأدوار مكملة بعضها البعض، وعمل تشغيل المؤسسة مرهون بإداء تلك الأدوار فالهدف من المؤسساتية هو اقامة مؤسسات فاعلة وقادرة على اكتساب قدر يعتد به من القيمة والاستقرار السياسي، وبالتالي اكتساب الشرعية، ويمثل ذلك جوهر عملية بناء الدولة والمؤسسة العسكرية^(٣١)، ويطلق (كاترنشتاين)، سمة أساسية أخرى للمؤسساتية إذ وصفها بـ(أيديولوجية الشراكة) وانتقاء مبدأ سيطرة الطرف الفائز على كل الصالحيات^(٣٢).

واصبحت سيطرت المدنيين على المؤسسة العسكرية واحده من أهم خصائص النظام الديمقراطي، ففي سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين كانت

(٣٠) نارسيس سيرا، المصدر السابق، ص ٤٩ .

(٣١) كمال المنوفي، المصدر السابق، ص ١٧ .

(٣٢) أرنولد ليهارت، أنماط الديمocratie، ترجمة: محمد عثمان خليفة عبد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥ ، ص ٢٠٠ .

بلدان أمريكا الوسطى تدعي بأنها تمارس العملية الانتخابية وأنها أنظمة ديمقراطية، ويرى (لاري دايموند) أن تلك الأنظمة لاتزال تسمى أنظمة ديمقراطية مزيفة أو في بعض الأحيان (بأنظمة سلطوية انتخابية)، وفي إفريقيا فقد أثرت التغييرات التي شهدتها أوروبا الشرقية وروسيا (الاتحاد السوفييتي)، عام ١٩٩٠، أسس حدثان لحركات شعبية أصبحت تعرف بـ(الحركات التحريرية الثانية)، ففي بنين استطاعت النخب المدنية السيطرة على السلطة وانتزاعها من الجيش الذي حكم البلاد لمدة تزيد عن ثمانية عشر سنة، معنناً عن التحول الديمقراطي وكذلك في جنوب إفريقيا إذ تم إطلاق سراح نيلسن مانديلا والاعتراف بأحزاب المعارضة^(٣٣).

وتبقى عملية الاستقرار السياسي في قارة إفريقيا غير خاضعة إلى نوعية النظام السياسي والمؤسسات الحاكمة لأن محددات الصراع المدني – العسكري تؤثر في اختيار النظام السياسي واتجاهاته كما شهدت القارة العديد من الانقلابات العسكرية التي أدت إلى تراجع دور المدنيين في تسعينيات القرن العشرين^(٣٤)، فالسياسة المتبعة كانت تعتمد على تعميق الصراع الداخلي وكذلك ربط الجماهير بأشخاصهم بما يضمنبقاء القادة في السلطة ومع مرور الوقت ظهر القادة عجزهم عن تحقيق الاستقرار السياسي وابتعادهم عن الحكم المدني مما أدى إلى

^(٣٣) لاري دايموند، المصدر السابق، ص (٢٠٠-٨٢).

^(٣٤) ناظم عبد الواحد الجاسور، النظم السياسية في العالم الثالث العوامل المحددة للاختيارات السياسية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، من كتاب (النظم السياسية في العالم الثالث)، مجموعة بحوث مقدمة إلى معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٧، ص ٤٢.



زيادة الاحتجاجات عن طريق النخب المدنية أو الجماهير أو المثقفين أو قطاعات المعارضة^(٣٥).

وفي عام ١٩٩٠، استطاعت جنوب أفريقيا، عبر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بذل مجهوداً منظماً ومدروساً للاستفادة من التحولات الديمقراطية والأنظمة الدستورية، عبر إرسال فرق من الخبراء إلى مختلف الفارات، فقد الحكم العسكري سيطرته على المؤسسات الحكومية لصالح المدنيين ويز دور المؤسسة العسكرية عبر الحفاظ على النظام أو القضاء على الحكام الفاسدين^(٣٦).

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا

اتخذ التحول السياسي في العديد من الحالات الأفريقية صورة انتقال السلطة من أنظمة سلطوية (مدنية أو عسكرية) غير منتخبة إلى أنظمة مدنية منتخبة على نحو ما تشهد خبرة العديد من الانظمة الأفريقية كنيجيريا والسودان وغيرهما.

إلا أن طبيعة التحول في جمهورية جنوب أفريقيا تفردت بملمح خاص يميزها عن تلك النماذج التي شهدتها بلدان افريقية أخرى ، هو تراث الممارسة الديمقراطية للجماعة البيضاء في جنوب أفريقيا على النمط الليبرالي الغربي ، والممارسة الديمقراطية المحكومة لجماعتي الملوك والهنود بمقتضى الدستور فالممارسة الديمقراطية لم تكن غائبة كلية عن مجتمع جنوب أفريقيا ولكنها كانت مقصورة على فئة بعينها وعلى حساب فئات أخرى (السود أساساً) الأمر الذي

^(٣٥) احمد ابراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٣٣ .

^(٣٦) لاري دايموند، المصدر السابق، ص ٩١ .

جعل تجربة جنوب إفريقيا تجمع في جنباتها ملامح نموذج تصفيية الاستعمار ، والانتقال إلى الديمقراطية .

ميزت الدراسات التي تناولت موضوع التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا بين مجموعتين من الأسباب هما الداخلية والأسباب الخارجية ، وسوف يتم التمييز بين المجموعتين من الأسباب ، مع بيان الأسباب الفاعلة في هذا الصدد وهي :

المطلب الأول : أسباب التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا

أولاً / الأسباب الداخلية والتي شملت الآتي :

١ - فشل الصيغ البديلة التي طرحتها النظام العنصري لحكم الأغلبية .

شهد تاريخ جمهورية جنوب إفريقيا عدة محاولات من جانب الجماعة البيضاء للهيمنة على السلطة والحايلولة دون وصول السود إلى سدة الحكم في إطار دولة موحدة لجنوب إفريقيا ، وقد اتخذت تلك المحاولات عدة صيغ وأشكال منذ وصول المستوطنين الأوروبيين إلى البلاد وهم نتمهم على مقاييس الأمور في مناطق عديدة من الإقليم منذ القرن السابع عشر ، وهي الصيغ والأشكال التي ترسخت عبر عدة قوانين مع قيام اتحاد جنوب إفريقيا عام ١٩١٠ كان من أبرزها قانون الأراضي لعام ١٩١٣ الذي سلب الأفارقة نحو ٨٧ % من الأراضي التي كانوا يقطنونها وقانون المناطق الحضرية لعام ١٩٢٣ الذي حظر على الأفارقة الوجود في مناطق بعينها وحدد مناطق إقامتهم على نحو أسف عن ظهور أحياe فقيرة ومكتظة بالسود وقانون الحاجز العرقية لعام ١٩٢٦ الذي حظر على الأفارقة العمل في مهن معينة أو تعلم مهارات محددة وغيرها من القوانين ، وبشير الواقع إلى أن تلك الصيغ المختلفة قد أخفقت في تحقيق الاستقرار السياسي بدلاً شواهد أساسية أبرزها تصاعد حدة المواجهات بين النظام العنصري والقوى الوطنية المناوئة له والتي اتخذت أشكالاً متفاوتة الحدة (مظاهرات، أضرابات، مقاطعة



اقتصادية، مقاطعة الانتخابات في الكيانات التي أنشأها النظام لتمثيل السود، مقاطعة المدارس، عدم دفع الضرائب، العمليات المسلحة ضد صالح البيض في كل من بريتوريا وجوهانسبرغ ^(٣٧).

٢- تصاعد التقلل الديموغرافي والاقتصادي للسود .

شهدت جنوب أفريقيا خلال العقود الأخيرين من القرن العشرين تاماً في الاختلال الديموغرافي بشكل كثيف بين الجماعة البيضاء والسود لصالح الآخرين، الأمر الذي واكب تزايد هجرة السود من البانتوستانات * إلى المناطق الحضرية، في ذات الوقت رفض الكثيرون من السود فكرة النقل الجبri إلى البانتوستانات، رغم كافة الوعود التي قدمتها الحكومة العنصرية بمزيد من الحكم المحلي والإقليمي وإنشاء برلمان للسود إلى جانب البرلمانات الثلاث

٣- قوة المجتمع المدني في جمهورية جنوب أفريقيا وتعدد رواده .

زخرت ساحة جنوب أفريقيا بالعديد من التنظيمات والاتحادات الأهلية التي لا تخضع بصورة مباشرة أو رسمية لسلطات النظام العنصري، فكانت هناك إلى جانب النقابات العمالية، تنظيمات نسائية وطلابية ودينية مستقلة، أو تابعة للحركات الوطنية على اختلاف مذاهبها وأعراقيها ،الأمر الذي وفر قاعدة وارضية ملائمة للتجنيد السياسي ، والحفاظ على قوة الضغط في مواجهة النظام العنصري،

^(٣٧) جيمي كاديوكى : "الأميركان الأفارقة وذوال التفرقة العنصرية" ، مختارات المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية (القاهرة: مركز البحوث العربية ، العدد ٢٥ ، مارس ١٩٩٦) ، ص ص ١٨: ١٩ .

* البانتوستانات (Bantustan) وهي مناطق في جنوب أفريقيا التي يشكل بها السود الأغلبية السكانية في كل من جنوب أفريقيا وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا الآن) واسم بانتوستان هو من بانتو أي الأشخاص الذين يتحدثون لغات البانتو و ستان معناها أرض باللغة الفارسية وبلغات إيرانية أخرى

وأتاح كذلك القدرة على إحلال تنظيمات بديلة وفي ذات الوقت موالية لتنظيمات الكفاح الوطني^(٣٨).

٤- التقارب المصلحي والواقعي بين القوى الرئيسية الفاعلة في جمهورية جنوب أفريقيا.

شهد مجتمع جنوب أفريقيا منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين تغيرات هيكلية في تركيبة التحالفات الاقتصادية والسياسية في المجتمع فعلى صعيد الجماعة البيضاء ظهرت طبقة كبار الرأسماليين الأفريكانز^(*) التي تشابكت مصالحها مع كبار الرأساليين متحدثي الإنجليزية حيث تمكنا معاً من أقامه قاعدة تصنيعية حديثة في مجتمع جنوب أفريقيا وقد تلاقت مصالح ورغبات كبار الرأساليين في الجماعة البيضاء مع رغبات القاعدة العريضة من القوى العاملة السوداء التي عانت في تلك الآونة من البطالة التي تزايدت معدلاتها لتصل في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إلى ٢٥٪ وبالتالي مطالبهم بفتح أسواق العمل أمامهم وإلغاء نظام حجز الوظائف، ومطالبهم بتحسين أوضاعهم المعيشية والتعليمية للوفاء بمتطلبات الصناعات الحديثة من العمالة الماهرة^(٣٩).

ثانياً/ الأسباب النابعة من البيئة الخارجية

^(٣٨) أوكيشوكو ايبينو: "الاثنية والانتقال إلى الديمقراطية في نيجيريا" ، ترجمة هالة ثابت في مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، العددان ٢-١ ، يناير ٢٠٠٢)، ص ٢٩٣ .

^(*)الأفريكانز : هم الجنوبيون أفاريقين البيض وهم شعوب أوروبية مختلطة استوطن جنوب أفريقيا يبلغون ٧٪ من سكان جنوب أفريقيا والكلمة مشتقه من معنى أفريقي باللغة الهولندية يتحدث الأفريkan اللغة الأفريقانية وهي لغة مشتقه من باللغة الهولندية وتتأثر بالإنجليزية وكثير من اللغات الأخرى.

^(٣٩) المصدر السابق ، ص ٢٩٤



شهد النظام الدولي منذ نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات تحولات جوهرية ألت بظلالها على مجل الأوضاع الدولية، ويمكن تقسيم الأسباب الخارجية إلى نوعين هما: الأسباب الدولية والأسباب الإقليمية.

أ. الأسباب الدولية

شهدت مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين تصاعد حدة المطالبة الدولية بفرض عقوبات شاملة ضد جمهورية جنوب أفريقيا، ونجح مجلس الأمن عام ١٩٨٥ في إجازة قرار فرض عقوبات بشكل طوعي ضد جنوب أفريقيا، وإن أخفقت مساعي توقيع عقوبات شاملة وإجبارية عليها بسبب استخدام القوى الغربية دائمة العضوية في مجلس الأمن حق الفيتو، وعلى الرغم من ذلك فإن ذلك الاتجاه في المنظمة الدولية كان له انعكاساته على مواقف المؤسسات التمويلية الدولية وحركة الاستثمار في جنوب أفريقيا حيث تزايد إحجام هذه المؤسسات عن تمويل مشروعات جنوب أفريقيا وشهدت الأخيرة حركة نزوح عكسي لرؤوس الأموال والاستثمارات، كما شهدت مرحلة الثمانينيات كذلك الاعتراف الدولي - بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية - بأن المؤتمر الوطني الأفريقي هو المؤهل للتفاوض مع النظام العنصري للتوصل إلى تسوية للصراع، وإذا كانت العوامل سالفه البيان في مجلها تصب في صالح القوى الوطنية في جنوب أفريقيا فيما يتصل بمسار التحول الديمقراطي، فإن البيئة الدولية قد حملت من المتغيرات كذلك، ما مثل عوامل دفع باتجاه التحول الديمقراطي^(٤٠).

ب. الأسباب الإقليمية

(٤٠) صبحي قصوه: التحولات الديمقراطية الحالية في إفريقيا: الأسباب ، الأبعاد، احتمالات المستقبل في د. إبراهيم نصر الدين وآخرين: الموسوعة الإفريقية، المجلد الخامس: بحوث سياسية واقتصادية(القاهرة: معهد البحث والدراسات الإفريقية ، ١٩٩٧)، ص ١٢١ - ١٢٥

تتعلق الأسباب الإقليمية بطبيعة نظرة الدول الأفريقية للصراع في جمهورية جنوب أفريقيا، فعلى الرغم من إدانة جميع الدول الأفريقية الممارسات العنصرية لجمهورية جنوب أفريقيا فإن النظرة الغالبة للصراع كانت ترى أنه صراع داخلي الأمر الذي دفع البعض إلى المطالبة بفتح قنوات حوار مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا، لا سيما مع تصاعد حدة المواجهة بين النظام العنصري ودول جواره الداعمة للنضال الوطني على نحو ضاغط أعباء تلك الدول تكلفة اقتصادية بالغة، ودفع بعض هذه النظم إلى توقيع اتفاقيات سلام مع النظام العنصري (موزمبيق ١٩٨٤، أنجولا ١٩٨٩)، استهدفت تضييق الخناق على الكفاح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي، وقد أدت تلك الأعباء بدول المواجهة إلى الامتناع عن دعم الكفاح المسلح ضد جنوب أفريقيا عبر أراضيها، ولم تخل التطورات على هذا الصعيد من تأثيرات سلبية على النظام العنصري في جنوب أفريقيا تمثلت في التسلیم باستقلال ناميبيا الذي أدى تسليم النظام بانتهاء العنصرية في ناميبيا التي كان يعدها جزءاً لا يتجزأ من أراضي جنوب أفريقيا وبالتالي طرح التساؤل عن أسباب الاستمرار في تكرير ذلك الوضع في جنوب أفريقي^(٤١).

المطلب الثاني : المؤسسة العسكرية والانتقال الديمقراطي في جنوب أفريقيا

اتبعت القوات المسلحة بجنوب أفريقيا استراتيجية عسكرية بريطانية أطلق عليها "الاستراتيجية الشاملة" منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين وحتى نهاية الثمانينيات، بهدف قمع التمردات الداخلية (تمردات السود أساساً والمعارضة)، وإضعاف أنصارهم الخارجيين من الدول الأفريقية المستقلة وعلى الرغم من أقلية

^(٤١) محمود أبو العينين: "أفريقيا وتطور النظام الدولي" في د. إبراهيم نصر الدين وآخرين: مرجع سبق ذكره، ص ٨١.



البيض في جنوب أفريقيا إلا أنهم كانوا ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم معقل العالم العربي، في محيط من الدول الأفريقية الشيوعية المتحالفه مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والراغبة في استئصال حكم البيض من جنوب أفريقيا، الأمر الذي كرس الهيمنة العسكرية في جنوب أفريقيا آنذاك فتم قمع المعارضة والحصار العنصري للسود، فضلاً عن توجه الدولة نحو سياسات التسلیح والصدام مع دول الجوار الأفريقية.

وقد اتسمت المراحل الأولى في تكوين هيكل عسكري لجنوب أفريقيا بمحدودية تمثيل غير البيض (وبخاصة أبناء الجماعة السوداء)، إلا أن هذا الأمر لم يستمر كثيراً إذ أعلن رئيس أركان الجيش بقوات دفاع جنوب أفريقيا عام ١٩٧٤م بقبول قوات الدفاع للمتطوعين السود برواتب عادلة، الأمر الذي لاقى انتقادات شديدة من اليمين الأبيض وأثار جدلاً كبيراً في المجتمع ما بين المؤيدین والمعارضین للقرار^(٤٢).

ولم تكن تلك الخطوة من أجل رفع التمييز العنصري عن السود ولكنها كانت لحاجة القوات المسلحة الماسة للعملة الرخيصة في المهام غير القتالية، والتي بلغت ذروتها في منتصف السبعينيات مع نشوب الحروب الحدودية لجمهورية جنوب أفريقيا مع بعض دول الجوار^(٤٣).

تشكلت لجنة عرفت باسم لجنة «فيرستر» وفي عام ١٩٦٦م ، وكان الهدف منها إقصاء المدنيين عن الإشراف على المؤسسة العسكرية، بحجة افتقار المدنيين

^(٤٢) محمد عاشور ، التعديلية الاثنية والنظام السياسي الجديد في جمهورية جنوباً افريقيا ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية في جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٤٤

^(٤٣) عبد الله المصري ، جنوب أفريقيا: عندما روض التحول الديمقراطي وحش المؤسسة العسكرية ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٤/١٥ مقال منشور على الرابط الإلكتروني

<https://www.ida2at.com/south-africa-when-the-democratization-before-military-monster/>

للخبرة وعدم قدرتهم على استيعاب تعقيدات العمل العسكري، علاوةً على أن تعدد المناصب بمثابة إهدار للموارد النادرة. وقد أدى تطابق الرؤى والقيم بين قيادات الجيش والنخبة السياسية والمدنية آنذاك إلى الحيلولة دون الحاجة إلى تدخل الجيش أو ضغطه مباشرة لتأمين احتياجاته حتى وصل الأمر إلى تشبيه البعض العلاقة بأن جيش الدفاع ما هو إلا حزب سياسي بزي عسكري يقود البلاد، فكانت السلطة الإدارية والسياسية ذات قيادة عسكرية ويتم التعامل معها كملف عسكري^(٤٤).

وبعد سنواتٍ من الحكم العنصري نجح الأفريكانز في الانتقال إلى حكم الأغلبية بعد انتخابات عام ١٩٩٤^(*)، وتم تشكيل قوة الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا وطي صفحة قوات دفاع الاتحاد إلى الأبد، وصولاً إلى تكوين جيش الدفاع الوطني لجمهورية جنوب أفريقيا عام ١٩٩٨ والمكون من (قوة دفاع جنوب أفريقيا SADF – قوات رمح الأمة MK – قوات تحرير شعب آزانيا APLA – قوات المعازل المستقلة TBVC – قوات الحماية الذاتية للكوازاولو KZSPE)، وتعد تلك الحقبة هي الأخطر من سابقتها، حيث تحولت عقيدة الجيش في جوهرها من حماية

^(٤٤) عبد الله المصري ، المصدر السابق

^(*)الانتخابات العامة في جنوب أفريقيا ١٩٩٤ هي أول انتخابات تجرى في جنوب أفريقيا متعددة أعلنت انتهاء نظام الفصل العنصري. وقد أجريت الانتخابات تحت إشراف اللجنة الانتخابية المستقلة (Independent Electoral Commission : IEC) انتظر الملايين في طوابير على مدى فترة التصويت التي دامت ثلاثة أيام. فاز المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC)، الذي أدرج أعضاء من الاتحاد كوساتو العمل والحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا في لائحته، بأقل بقليل من أغلبية الثلثين ويوجب الدستور المؤقت، شكل المؤتمر الوطني الأفريقي حكومة الوحدة الوطنية مع الحزب الوطني وحزب انكاذا للحرية، وطرفن آخران فازا بأكثر من عشرين مقعداً في الجمعية الوطنية. تاريخ ٢٧ نيسان هو عطلة رسمية في جنوب أفريقيا، "يوم الحرية".



وتأمين مصالح البيض إلى قوات مسلحة خاضعة للغالبية المدنية المتمثلة في السود، وبالتالي تحول الجيش من مؤسسة قائمة على الامتياز العنصري إلى الأخذ بمعايير الجدارة .

أولاً : التأثير الدستوري والقانوني للأجهزة الأمنية في جمهورية جنوب أفريقيا
إن الدستور في أحد معانيه ليس مجرد مجموعة من القواعد القانونية والنصوص الدستورية التي تصمم وتصاغ من أجل استيفاء الجوانب الشكلية لمنظومة النظام السياسي في دولة ما، وإنما يتجاوز الدستور وضعه هذا إلى كونه منهاج العمل والدليل المرشد لإدارة أمور الدولة .

يبدو أن الاهتمام الجديد بالدستورية **Constitutionalism** والديمقراطية في إعادة صياغة الدساتير وصناعتها في أفريقيا، تزامن مع حالة الرضا والقبول الجماعي للتطورات التي اقترنـت بـفـنـاء التـفرقـة العـنـصـرـية في جـنـوب أـفـرـيـقـا ، فقد صدر دستور دولة جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٤ بوصفه القانون الأعلى للجمهورية لتحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها معالجة انقسامات الماضي وتأسيس مجتمع مبني على القيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان الأساسية ووضع الأسس اللازمة لمجتمع ديمقراطي ومنفتح تحترم فيه الحكومة إرادة الشعب، ويحمي القانون جميع المواطنين على قدم المساواة وتحسين نوعية حياة كل المواطنين وتحرير الطاقات الكامنة في كل شخص وبناء دولة جنوب أفريقيا متحدة وديمقراطية قادرة على أن تحتل مكانها الملائم بوصفها دولة ذات سيادة في الأسرة الدولية^(٤٥).

The Constitution: The certification process". " ديباجة دستور جنوب أفريقيا . مؤشف من الأصل في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ . Constitutional Court of South Africa

يعكس الأمن القومي عزم مواطني جنوب أفريقيا، أفراداً وأمة، على أن يعيشوا على قدم المساواة، وفي سلام وانسجام، وأن يتحرروا من الخوف والعزز، وأن يسعوا إلى حياة أفضل ويُوجب العزم على العيش في سلام وانسجام على أي مواطن جنوب أفريقي عدم المشاركة في الصراعات المسلحة، على المستوى الوطني أو الدولي، باستثناء ما يقضي به الدستور أو التشريعات الوطنية ويتم الحفاظ على الأمن القومي وفقاً للقانون، بما في ذلك القانون الدولي ، كما ويُخضع الأمن القومي لسلطة البرلمان والسلطة التنفيذية الوطنية^(٤٦).

نص دستور جمهورية جنوب أفريقيا في الفصل الحادي عشر على إنشاء الأجهزة الأمنية^(*) وتشكيلها وسلوكها ، إذ تتألف أجهزة أمن الجمهورية من قوة دفاع واحدة، وجهاز واحد للشرطة، وأي أجهزة استخباراتية تتأسس وفقاً للدستور علماً أن قوة الدفاع هي القوة المسلحة الشرعية الوحيدة في الجمهورية ولا يجوز إنشاء تنظيمات أو أجهزة مسلحة، بخلاف الأجهزة الأمنية المنشأة وفقاً للدستور، وبموجب التشريعات الوطنية على أن تشكل الأجهزة الأمنية وتنظم بموجب

^(٤٦) الفصل ١١ / المادة ١٩٨ من دستور جنوب أفريقيا ، المصدر نفسه

(*) يُؤرخ لبدايات تأسيس جيش جنوب أفريقيا بالأول من يوليو/تموز عام ١٩١٢ وهو تاريخ صدور القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٢م الخاص بقوات دفاع الاتحاد والتي تكونت في أعقاب حرب البوير الثانية (١٨٩٩م - ١٩٠٢م)، وقد نشب تلك الحرب بعد اكتشاف الذهب وثروات معدنية أخرى بمنطقة الترانسفال التابعة للأفريكانز، وفيها استطاعت بريطانيا هزيمة قوات البوير وضم مستعمرتي الترانسفال والأورانج لإدارتها، مع وعد منح البوير حكماً ذاتياً. وفي نهاية المطاف تم طي صفحات المناوشات بين الأفريكانز والبريطانيين باتفاق عسكري وذلك بدمج قواتهما العسكرية والبوليسية في إطار اتحاد تم إعلانه في ٣١ مايو عام ١٩١٠م، وقد صيغ هذا الاتحاد في صورة قانون ١٩١٢م والذي تتضمن في مادته السابعة على أن الأفراد ذوي الأصول الأوروبية هم فقط المسموح لهم بالدفاع عن البلاد في حالة الحرب، وتعد تلك الحقبة ترسيحاً واضحاً لجذور العنصرية بجنوب أفريقيا.



التشريعات الوطنية كما وضع الدستور مجموعة من القيود على الأجهزة الأمنية لضمان حياديتها إذ لا يجوز لأي فرد من أفراد أي جهاز أمني أن يطبع أمراً ليست له صفة شرعية واضحة أو الإخلال بمصلحة لحزب سياسي، تكون مشروعة بموجب الدستور أو دعم أية مصلحة لحزب سياسي، بطريق الانحياز له^(٤٧). ولوضع مبادئ الشفافية والمساءلة موضع التنفيذ، تشرف لجان برلمانية مشكلة من عدة أحزاب على جميع الأجهزة الأمنية على النحو الذي تقرره التشريعات الوطنية أو القواعد والأوامر البرلمانية^(٤٨). وبذلك يكون الدستور قد شجع على إجراء حوار بين الأجهزة المسلحة والسلطة القضائية والسلطة التشريعية من خلال تكليف أجهزة الأمن بتلقين أصحابها التصرف وفقاً لقوانين الأمة والدستور، وكذلك مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ثانياً: الجيش وعملية التحويل الديمقراطي في جنوب إفريقيا

أكد (روبرت دال) في كتابه "الديمقراطية ونقادها" على موضوع التحكم بال العسكريين فمن البديهي في حال دولة ما كي يتم حكمها بشكل ديمقراطي أن يتوفّر شرطان : الأول توفر تشكيلات الجيش والشرطة وهو أمر وارد حتماً على أن تخضع هذه التشكيلات للتحكم المدني، بيد أن هذا التحكم قد لا يكون كافياً على اعتبار أن الكثير من الأنظمة غير الديمقراطية تتشدد بمارسته، أما الشرط الثاني فهو خضوع حاكم المؤسسة العسكرية المدني للعملية الديمقراطية^(٤٩).

فمتى ما تم وضع الإطار، يحتاج الجيش إلى بيئة سياسية شفافة وتعاونية لمتابعة تقويضه بفاعلية فعلى سبيل المثال، يجب أن يكون القادة المدنيون قادرين

^(٤٧) ينظر المادة ١٩٩ من دستور جنوب إفريقيا

^(٤٨) دستور جمهورية جنوب إفريقيا، المادة (١٩٩) .

⁽⁴⁹⁾ Robert Dall , Democracy and its critics , yale University Press , New Haven, 1993, P293

على أن يشرحوا للقادة العسكريين المبررات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لميزانية الدفاع وعلى المنوال نفسه، يجب على القادة السياسيين البحث عن خبرات ومشورة القادة العسكريين في تحديد وترتيب أولويات الجوانب المختلفة للاستراتيجية الأمنية وتعد المشاركة التشريعية القوية في قضايا الدفاع مؤشراً قيماً على العلاقات المدنية-العسكرية الديمقراطية^(٥٠)، كما يمكن للنهج التدريجي المبني على التوافق والحوار المنتظم أن يعزز احتمالات توطيد الديمقراطية بنجاح والسيطرة المدنية على الجيش.

إن مساعي احتواء قوى العنف وتحييدها في جنوب أفريقيا، ترجع إلى ما قبل مرحلة المفاوضات حول آليات التحول الديمقراطي ، فقد اشتركت حكومة الحرب الوطني ، والمؤتمر الوطني الافريقي كل على حدا في العمل على ضمان حياد قوات الجيش والبوليس الحكومي واستمرار ولائهم للحكومة القائمة وذلك من خلال عمليات التطهير التي قام بها الرئيس ديكيليرك منذ عام ١٩٩٢ لإقصاء العناصر المناهضة لعملية الاصلاح والتحول السياسي وعلى الرغم من المخاطر لتأك الخطوة ، إلا أن التأييد الذي حصل عليه ديكيليرك في الاستفتاء الذي أجري عام ١٩٩٢ (لبيض فقط) حول موقفهم من الاصلاح ، والتنازلات التي قدمها المؤتمر الوطني الافريقي بتخليه عن الكفاحسلح كسبيل للتغيير مضافاً إليه اختلاف توجهات قادة الاجهزة العسكرية والأمنية ما بين مؤيد ومعارض لعملية الإصلاح وتاريخ الجيش الجنوب افريقي كمؤسسة تابعة وخاضعة للسلطة المدنية

^(٥٠) محمد عاشور مهدي "الصراع السياسي في جنوب أفريقيا ومستقبل النظام : ورقة أولية" ، في د . إبراهيم نصر الدين : الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ، القاهرة : معهد البحث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ١٩٩٦.



منذ تنظيم الجيش في البلاد في عام ١٩١٢^(٥١)، كل ذلك : ساعد على التزام المؤسسات الامنية (الجيش والبولييس) وقياداتها في مجملها بمسار الإصلاح وإن لم يمنع من بعض التصرفات الفردية من جانب بعض عناصر هاتين المؤسستين من شعروا بخطورة تلك الاصحاحات على أوضاعهم القائمة في ظل النظام العنصري.

لقد شهدت مفاوضات المرحلة الانقلالية والمعروفة اختصاراً بـ«كوديسا تشكيلاً لجنة عسكرية مشتركة للتنسيق من ممثلي القوى الرئيسية»، وتم تكليف تلك اللجنة بصياغة السياسات الانقلالية المتعلقة بإنشاء وزارة جديدة للدفاع، ومعالجة قضايا الاندماج والسياسة الدفاعية في المستقبل، مع تأكيد ضرورة الالتزام بمبادئ الشفافية والمساعدة والفصل بين السلطات والشرعية. ويمكن القول إنه من الناحية الفنية الواقعية سيطرت على أعمال اللجنة وجهة نظر خبراء جيش دفاع جنوب أفريقيا الذي ينتمي معظم جنوده للجماعة البيضاء بسبب قدراتها المؤسسية والخبرة في إدارة عمليات التخطيط المعقدة، ووجهة نظر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بفضل النفوذ السياسي الذي يمتلكه، فضلاً عن جهود منظمات المجتمع المدني التي لعبت دوراً كبيراً في إضعاف طابع مثالى على مقترنات الحزب في ضوء افتقار كواوره للخبرة العملية في مجال الحكم^(٥٢).

وعلى الرغم من التوتر والصعوبات التي واجهتها اللجنة المشتركة للتنسيق، تمكنت من إنجاز مهمتها وبلورة استراتيجية جديدة للمؤسسة العسكرية تتماشى مع التطورات الجارية على ساحة البلاد، ونجح الحوار بين أطراف الدولة العسكرية السابقة والدولة المدنية الحالية، حتى أن أحد ضباط قوة دفاع جنوب أفريقيا علق

^(٥١) Gary Kynoch, The Transformation Of South African Military ,The Journal Of Modern African Studies (Vol.34,N.3,1996),P441

^(٥٢) عبد الله المصري ، مصدر سبق ذكره

في ذلك الوقت بالقول إن "قوات دفاع جنوب أفريقيا حصلت على أكثر من ٨٠٪ مما أرادت الخروج به من عملية اللجان المشتركة للتنسيق".

ومع تولي الحكومة الانقلالية استمرت سياسة احتواء مطالب الجماعات المختلفة ومساعي السيطرة على المؤسسات الامنية في البلاد ويبين ذلك من تجاوب حكومة الوحدة الوطنية مع مطالب " انكاثا" فيما يتعلق بالزعamas التقليدية ومطالب غلة الافريkanz بشأن الحكم الذاتي للبيض حيث أقرت الحكومة وضع الزumas التقليدية في إطار الدستور الدائم وأصدرت القوانين التنفيذية^(٥٣). وعلى صعيد آخر تعهدت الحكومة بتوفير عمليات التأهيل والتدريب للأفراد الذين سيتم تسريحهم والاستغناء عنهم من قوات الحركات الوطنية وكذا قوات الأمن في البانتوستانات السابقة وتعويض من يترك الخدمة في القوات المسلحة والبولييس مع التعهد بعدم المساس بأوضاع البيض داخل هذه المؤسسات خلال فترة الحكم الانقلالي^(٥٤).

وعلى الرغم مما سبق فقد شهد التركيب الاثنى لقوات دفاع جنوب أفريقيا تغيراً ملحوظاً لصالح تمثيل الأفارقة السود داخل الرتب والمناصب العليا في إطار سعي النظام لإحداث تمثيل متوازن بين عناصر المجتمع داخل مؤسساته المختلفة بما في ذلك المؤسسات الأمنية والعسكرية^(٥٥)

وبذلك تقدم ليسوتو وجنوب أفريقيا أمثلة على كيفية وضع إطار عمل لمؤسسة أمنية فعالة، وبالتالي، لعلاقات عسكرية-مدنية ديمقراطية وينص قانون قوة الدفاع الصادر عن برلمان ليسوتو في عام ١٩٩٦ على بنية القوات المسلحة وتنظيمها

^(٥٣) محمد عاشور ، التعددية الاثنية والنظام السياسي الجديد في جمهورية جنوبا افريقيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٤

^(٥٤) Gary Kynoch, OP.Git, PP441:450

^(٥٥) محمد عاشور، المصدر السابق ، ص ٢٥٠



وإدارتها، وكذلك انضباط قواتها والمسائل المتعلقة بها وقد أدى إنشاء وزارة الدفاع في عام ١٩٩٥ إلى مأسسة السيطرة المدنية على القوات من قبل سلطة مدنية منتخبة، وكذلك تعزيز مساعلة القوات في السلطات التنفيذية والتشريعية. كما أن إبعاد القوات المسلحة عن السياسة الحزبية جعل الجيش أكثر احترافاً في تفديه الواجبات الوطنية، ومثل هذا الفصل جعل الحكومة أكثر ديمقراطية كذلك^(٥٦).

وفي ذات الاتجاه فإن ضمان حياد الجيش، يعد من الدعائم الأساسية لاستقرار الأمن، الذي هو أمر لازم وضروري، إذ هو أحد المتطلبات المهمة لحماية الدولة، ولحماية توجهاتها وسياساتها ومارساتها داخلياً وخارجياً، بمعنى أن حياد الجيش في الحياة السياسية يعد بمنزلة صمام أمان لدعم التحول الديمقراطي السليم، وللحيلولة دون إقحامه في الصراعات الحربية والسياسية وصراع المصالح الضيقة للنخب الحاكمة، هو أمر جدير بالاهتمام والمتابعة، ولكن هذا الأمر على أهميته له متطلباته.

وعلى صعيد آخر تُعد جنوب أفريقيا مؤيدة نشيطة للحاجة إلى الحل السلمي للنزاعات الأفريقية وغيرها وإلى منع نشوئها مستقبلاً كون ذلك من الامور المهمة جداً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القارة وعلاوة على ذلك تؤمن جنوب أفريقيا بضرورة أداء هذا الدور في القارة وذلك لأنها ببساطة ونظراً لقوتها ومواردها الاقتصادية والعسكرية هي وحليفتها الاستراتيجية نيجيريا ، تملك القدرة للقيام بذلك وكونها تمتلك تجربة تتمثل في الخروج من حالة صراع مرير وإقامة دولة ديمقراطية

^(٥٦) أحمد إبراهيم محمود، "الحروب الأهلية في أفريقيا"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١.

تقديمة تجعلها في وضع يمكّنها من مساعدة الدول الأخرى التي تمر في نفس الأحوال^(٥٧).

إذ أدت جنوب أفريقيا دوراً حاسماً في الدعم العسكري سعياً لتسوية مختلف النزاعات الأفريقية وبذلت موارد كثيرة لأجل مبادرات حفظ السلام وحل النزاعات ولها أعداد كبيرة من القوات مع الأمم المتحدة فضلاً عن أنها تصنف لدى الأمم المتحدة بأنها ثامنة الدول المساهمة بقوات حفظ السلام إذ أنفقت جنوب أفريقيا ما يربو على ٣٥٠ مليون راند (٤٧,٥ مليون دولار أمريكي) سنوياً على هذه العمليات^(٥٨).

وعليه يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة، إن جمهورية جنوب أفريقيا استطاعت إدارة مرحلة التحول من الحكم العنصري إلى الحكم الديمقراطي بدرجة كبيرة من النجاح فيما يتصل بالعلاقات المدنية العسكرية عبر احتواء مخاوف الأطراف المختلفة والموازنة بين مطالبها في ضوء معطيات قوة كل طرف في أرض الواقع.

ونجحت قوات الدفاع الوطني في تاريخها القصير نسبياً، بإدارة ناجحة لعملية التحول من جيش عنصري إلى قيادة وطنية، خاضعة للسلطة السياسية وملتزم إلى حد كبير بالمعايير الدولية؛ الأمر الذي بث الطمأنينة في نفوس الجماهير والثقة في جيش بلادهم.

^(٥٧) كريس لاندزبيرج ، الأفرو-arabia الجديدة: أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية والعربية والشرق أوسطية ، سلسلة محاضرات الإمارات ١٢١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٢

^(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٣



فأصبح جنوب افريقيا من الأمثلة الحديثة على الجيش الذي أصبح أكثر إذ نجحت جهود متضادرة ما بعد فترة الفصل العنصري في إنشاء جيش من الرجال والنساء من قوات متحاربة سابقاً تحت ضغط الانتقال السياسي، حول الجيش نفسه ليتمثل وبعكس تنوع شعب جنوب افريقيا وتواصل الحكومة والجيش والمجتمع المدني الحفاظ على الشمولية كجزء من سياسة الأمن القومي لجنوب افريقيا.

الخاتمة:

لقد مررت العلاقات العسكرية المدنية مختلفة بدءاً من بروز الدولة بشكلها الحديث، وإلى يومنا هذا وثُعد هذه العلاقة أحدى أهم الاسس التي تحدد طبيعة النظام السياسي، إذ لا يمكن الحديث عن نظاماً ديمقراطياً في ظل وجود سيطرة للعسكر على السلطة، ويعود ذلك إلى النظريات والتطورات السياسية التي أثبتت أن عمل المؤسسة العسكرية بشكل عام يقتصر على الحفاظ على الوحدة الوطنية داخلياً وحماية الدولة مع التحديات والمخاطر العسكرية خارجياً، الا ان تلك الحدود التي رسمت للمؤسسة العسكرية لم تأتي من فراغ وانما بعد عدة تدخلات للحد الذي جعل العسكر يمثل تحدياً خطيراً للديمقراطية نتيجة الانقلابات السياسية ورغبة بعض قادة الجيش في السيطرة على السلطة السياسية وتحويلها إلى سلطة عسكرية إلا أن التطور الديمقراطي والثقافة السياسية وبروز النظريات التي تحدد واجبات العسكر والعلاقة مع المدنيين كان لها اثر واضح في اعادة رسم العلاقات المدنية العسكرية كذلك المؤسساتية التي شملت مؤسسات الدولة والسعى نحو تعديل المؤسسات داخل الدولة لتحقيق الاستقرار السياسي، وهذا ما حصل في دولة جنوب افريقيا، إذ تمكن الجيش من الانقلاب على السلطة والسيطرة على النظام السياسي واقصاء المدنيين من تولي الحكم ثم تمكن المدنيين والذئاب السياسية من استعادة السيطرة على الحكم والمؤسسات داخل الدولة .

العدد الخمسون

كانون الثاني

٢٠٢٢
